الأمم المتحدة

الجمعية العامـــة

الدورة الحادية والخمسون
الوثائق الرسمية

اللجنة الثالثة
الجلسة ١٧
المعقودة يوم الثلاثاء
٢٩ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٦
الساعة ١٥/٠٠
نيويورك

محضر موجز للجلسة السابعة عشرة

الرئيس : السيدة اسبينوزا (المكسيك)

ثـــم : السيد خان (نائب الرئيس) (باكستان)

ثـــم : السيدة اسبينوزا (الرئيس) (المكسيك)

المحتويات

البند ١٠١ من جدول الأعمال : منع الجريمة والعدالة الجنائية (تابع)

البند ١٠٣ من جدول الأعمال : النهوض بالمرأة (تابع)

البند ١٠٤ من جدول الأعمال : تنفيذ نتائج المؤتمر العالمي الرابع المعني بالمرأة (تابع)

../..

هذا المحضر قابل للتصويب. ويجب إدراج التصويبات في نسخة من المحضر وإرسالها مذيلة بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعنـــي فـي غضون أسبوع واحد من تاريخ نشره إلى: Chief of the Official Records Editing Section, room DC2-794, 2 United Nations Plaza.

وستصدر التصويبات بعد انتهاء الدورة في ملزمة مستقلة لكل لجنة من اللجان على حدة.

Distr.GENERAL
A/C.3/51/SR.17
21 October 1997
ARABIC
ORIGINAL: SPANISH

افتتحت الجلسة الساعة ١٥/١٠

البند ١٠١ من جدول الأعمال : منع الجريمة والعدالة الجنائية (تابع) (A/C.3/51/L.6)

مشروع القرار A/C.3/51/L.6

١ - السيد نديكومانا (بوروندي): قدم مشروع القرار المعنون "معهد الأمم المتحدة الافريقي لمنع الجريمة ومعاملة المجرمين". والغاية الأساسية منه هي إعادة تأكيد الحاجة الى أن تواصل الأمم المتحدة دعم وجود تلك المؤسسة وتشغيلها، ولا سيما دعم برامجها لتنمية الموارد البشرية. ونظرا الى طابع الجريمة المنظم والعابر للحدود الوطنية في أغلبية البلدان الافريقية فإن آحاد البلدان لن تستطيع التغلب عليها وحدها؛ فيلزم اتباع نهج إقليمي وعالمي لذلك. ومشروع القرار هذا لم يتغير إلا قليلا عن القرارات السابقة، ويأمل مقدموه أن يعتمد بتوافق الآراء. وقد نقحت الفقرة ٣ ليصبح نصها:

"٣ - تطلب الى الأمين العام تكثيف الجهود وحشد جميع الكيانات ذات الصلة في منظومة الأمم المتحدة لتقديم الدعم المالي والتقني اللازم للمعهد لتمكينه من الوفاء بولايته؛".

وأضيفت فقرة ٥ جديدة، هذا نصها:

"٥ - وتطلب أيضا الى الأمين العام أن يعزز التعاون والتنسيق والتعاضد على الصعيد الإقليمي في مكافحة الجريمة وخاصة في أبعادها غبر الوطنية، التي لا يستطيع العمل الوطني وحده أن يعالجها بصورة كافية؛"

وأخيرا فقد حذفت عبارة "والمنظمات الحكومية الدولية" من الفقرة ٦ التي أصبح نصها بعد التنقيح:

"تناشد جميع الدول الأعضاء والمنظمات غير الحكومية ..." .

البند ١٠٣ من جدول الأعمال : النهوض بالمرأة (تابع) (A/51/3 (الجزءان أولا وثانيا) وA/51/38 وA/51/90 وA/51/180 وA/51/210 وA/51/277 وCorr.1 وA/51/304 وCorr.1 وA/51/309 وA/51/325 وA/51/391 وA/50/509 وAdd.1)

البند ١٠٤ من جدول الأعمال : تنفيذ نتائج المؤتمر العالمي الرابع المعني بالمرأة (تابع) (A/51/90 وA/51/210 وA/51/322)

٢ - السيدة تار ـ ويلان (الولايات المتحدة الأمريكية): قالت، لكي يمكن بلوغ أهداف إعلان ومنهاج عمل بيجين ينبغي أن تركز الأمم المتحدة أولا على إدراج منظور للفروق بين الجنسين في أنشطتها، وهذه عملية بدأت بالفعل بنجاح. ولاستمرار النهوض بالمرأة في منظومة الأمم المتحدة أهمية حاسمة. والولايات المتحدة الأمريكية تؤيد هدف المساواة بين الجنسين بحلول عام ٢٠٠٠ وتشجع الأمين العام على تعيين المزيد من النساء في منصب الممثل الخاص في الدبلوماسية الوقائية وفي بعثات حفظ السلام.

٣ - وبما أن الحكومات ألزمت أنفسها في مؤتمرات الأمم المتحدة ومؤتمرات القمة التي عقدت مؤخرا، بتمكين المرأة في مختلف المجالات فإن التنسيق على الصعيد التشغيلي وصعيد السياسات أمر مهم لتمكين جميع هيئات الأمم المتحدة من المشاركة في تلك المهمة. والمؤتمر دون الإقليمي لكبار الخبراء الحكوميين الذي عقد في بوخارست وحضرته الولايات المتحدة بصفة مراقب يأتي مثلا للتعاون الإيجابي والناجح، ومثالا تحتذيه الدول الأعضاء والمنظمات غير الحكومية في تنفيذها لمنهاج عمل بيجين.

٤ - وأضافت القول إن الأمم المتحدة ينبغي أن ترصد تنفيذ منهاج العمل، وذلك أولا عن طريق اللجنة المعنية بمركز المرأة التي أقامت في دورتها لعام ١٩٦٦ حوارا مثمرا مع فريق الخبراء والدول الأعضاء. وينبغي أن تضم الدول الأعضاء الى وفودها خبراء يستطيعون الكلام بثقة في قضايا المرأة، ويستطيعون تنفيذ التغييرات بعد عودتهم الى الوطن. وبهذه الطريقة تستطيع اللجنة إعلام الوفود بالطرق العملية لتنفيذ منهاج بيجين. ويمكن تعزيز عمل اللجنة المعنية بمركز المرأة وعمل الجمعية العامة بتوحيد القرارات وتركيز الجهود على سبل مساعدة الأمم المتحدة والدول الأعضاء لتنفيذ الالتزامات المتعهد بها في بيجين بشأن مجالات الاهتمام الحساسة، وبشأن القضايا والاتجاهات المستجدة التي تؤثر على أوضاع المرأة، ولا سيما ما يتطلب منها استعجال النظر فيه.

٥ - وذكرت أنه وإن كان قد تأكد في مؤتمر بيجين أن حقوق المرأة من حقوق الإنسان، فالمرأة في أفغانستان مستبعدة من أماكن العمل والفتيات مستبعدات من المدارس، وذلك أمر غير مقبول من النواحي الأخلاقية والاقتصادية والسياسية. وبالإضافة الى انتهاك حقوق الإنسان بالنسبة للمرأة، فإن هذه السياسة مردودة بذاتها إذ لا يستطيع الاقتصاد الحديث أن ينجح من غير المرأة، كما يستحيل أن يعاد بناء البلد من غيرها بعد عقد من الحروب. والولايات المتحدة تؤيد جهود الأمين العام الرامية الى تنفيذ برامج الإغاثة في أفغانستان. أما السياسات التي تقيد حقوق النساء والفتيات فلا يجب التساهل إزاءها، ولو استمر هذا الوضع فستكون له آثاره السلبية على قدرة المجتمع الدولي على منح القروض وتقديم المساعدة.

٦ - واسترسلت قائلة إن الولايات المتحدة جادة في موضوع تنفيذ إعلان ومنهاج عمل بيجين لا على الصعيد العالمي فحسب بل وعلى الصعيد الوطني أيضا. ولتيسير المواءمة والتنسيق والرصد أنشأ الرئيس كلنتون المجلس المشترك بين الوكالات المعني بالمرأة عشية مؤتمر بيجين، وترأسه وزيرة الصحة والخدمات الإنسانية، دونا شلالا، وبرئاسة فخرية للسيدة الأولى هيلاري رودام كلنتون. وتضع عضوات المجلس، وهن ممثلات رفيعات المستوى من جميع الوكالات الحكومية، سياسات النهوض بالنساء والفتيات، ويسعين الى إدماجها في رسالة وسياسات وبرامج وكالاتهن. وعلى المستوى المجتمعي يقمن أيضا بتنسيق جهود العاملين في إنفاذ القوانين ورجال القضاء ومقدمي الخدمات والمحامين والمنظمات غير الحكومية من أجل وضع البرامج لمكافحة العنف الموجه ضد المرأة.

٧ - وقالت إن المجلس المشترك بين الوكالات، باعتباره آلية لتنفيذ منهاج عمل بيجين، يشترك أيضا في التعليم العام والاتصال بالعامة. وفي ٢٨ أيلول/سبتمبر ١٩٩٦ اضطلع المجلس برعاية مؤتمر وطني عبر السواتل للإعلام بالتقدم المحرز على المستويين المحلي وغير الحكومي، وأعد برنامج أولويات للعمل في المستقبل. ويقوم المجلس المشترك بين الوكالات في الوقت الحاضر بتحليل التقارير والتوصيات التي صدرت عن هذا اللقاء، كما أنه يضع الخطة الوطنية للتنفيذ ويعد تقريرا عن التدابير الحكومية لتحسين معيشة النساء والفتيات. وفيما يتعلق باتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة قالت إن الحكومة تؤيد التصديق عليها الذي لم يتم للآن ولكن البرلمان لم يوافق عليه بعد. وستواصل الولايات المتحدة تقديم مساهمتها في صياغة البروتوكول الاختياري.

٨ - السيد الحتي (العراق): قال إن الدستور وبعض القوانين في العراق تكفل أن يتساوى المركز القانوني والاجتماعي للمرأة مع مركز الرجل. وقد انضم العراق الى اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة، واعتمد آليات وبرامج لتعزيز عملية النهوض بالمرأة على الصعيد الوطني على أساس أحكام مؤتمر نيروبي ومنهاج عمل بيجين. ومن بين تلك التدابير خص بالذكر إنشاء لجنة وطنية لتعزيز النهوض بالمرأة عن طريق عمل الوزارات التي خصصت جزءا من مواردها لذلك الغرض. فافتتحت وزارة الصحة مراكز لرعاية الأمومة وصحة الطفل؛ وافتتحت وزارة العمل ووزارة الشؤون الاجتماعية مراكز للرعاية النهارية؛ وأنشأت وزارة التعليم العالي جامعات لذوات الظروف الاجتماعية السيئة. والتزمت بعض منظمات الرجال وعدد من النقابات بالعمل من أجل النهوض بالمرأة. والاتحاد النسائي العراقي، وهو أكبر منظمة غير حكومية في البلد مكرسة لقضايا المرأة، يركز على برامج النهوض بالمرأة في المجالات الاجتماعية والثقافية والاقتصادية. ونتيجة لذلك فتحت أبواب جديدة للعمل أمام المرأة؛ وسنت قوانين تكفل حقوقها على مختلف المستويات. أما عن المشاركة السياسية فقد انتخبت ٢٠ امرأة في المجلس الوطني العراقي في آخر الانتخابات.

٩ - وأضاف أن تلك التدابير التي بدأ العراق في اعتمادها من قبل الثمانينات قد تعطلت بسبب الحظر الجائر الذي يظل باقيا رغم زوال أي مبررات قد تكون استدعته. واصبح تأثير الحظر على أضعف قطاعات السكان (النساء والأطفال والمسنين) يمثل كارثة وشيكة. وأسوأ المشاكل التي تواجه هذه الفئات هي ندرة الأدوية والأغذية. ووفقا لتقارير وكالات الأمم المتحدة المتخصصة كاليونيسيف ومنظمة الأغذية والزراعة وشتى منظمات حقوق الإنسان، فإن أكثر من ٠٠٠ ٥٠٠ من الأطفال العراقيين قد لقوا حتفهم نتيجة للحظر، ناهيك عن ملايين العراقيين الذين يعانون من الجوع والمرض. وتشير تقارير اليونيسيف الى أن ٥٠٠ ٤ طفل دون الخامسة من العمر يموتون كل شهر. وهذه الأرقام أعلى من أرقام ضحايا محرقة هيروشيما النووية؛ الأمر الذي يؤكد أن الحظر الاقتصادي تحول الى سلاح للدمار الشامل ليس له ما يبرره على الإطلاق. كذلك أشارت اليونيسيف الى أن ٣ ملايين من النساء والأطفال العراقيين معرضون لخطر داهم من سوء التغذية ونقص الأدوية. وقد جاء هذا في بيان صحفي لبرنامج الأغذية العالمي الذي ذكر أيضا أن إصلاح الضرر الناجم عن ندرة الأغذية والأدوية يستغرق أجيالا كثيرة. وحسبما ذكر مدير البرنامج فإن ٤

ملايين شخص في العراق معرضون لسوء التغذية، بمن فيهم ٢,٥ مليون طفل دون الخامسة من العمر؛ وكثير من الحوامل والمسنين لم توفر لهم الرعاية اللازمة.

١٠ - وأضاف أن الحظر المفروض على العراق مخالف لأحكام منهاج العمل وسائر الصكوك الدولية لأنه يعوق التنمية الاقتصادية والاجتماعية في البلد. ثم إن استخدام الأدوية والأغذية أداة للضغط السياسي يزيد سوء الوضع بالنسبة للنساء والأطفال العراقيين. ولهذه الأسباب جميعها يدين العراق بشدة هذا الحظر الذي أشاع الجوع بين سكان العراق تحت ستار الشرعية؛ وهو يطلب الى الأمم المتحدة أن تستقصى حالة النساء والأطفال في البلدان الأخرى التي تتأثر بالحظر حتى تستطيع أن ترفع صوتها ويعرف الناس سوء حظها.

١١ - السيدة فريتش (لختنشتاين): قالت إن حكومتها بدأت تنفيذ منهاج العمل من أجل النهوض بالمرأة. وتواصل المنظمات غير الحكومية في لختنشتاين أداء دور حيوي في تلك العملية، يركز بوجه خاص على دفع المرأة الى المشاركة في الحياة السياسية الوطنية، وتقدم الحكومة للمراهقات التوجيه الأكاديمي والمهني، وتيسر المواءمة بين حياة المرأة المهنية والأسرية، وتذكي الوعي العام بمشكلة العنف الموجه ضد النساء والأطفال.

١٢ - وأضافت أن لختنشتاين ترى أن اتفاقية القضاء على جميع أشكال العنف ضد المرأة أداة لا غنى عنها لضمان إتاحة الفرصة لجميع النساء للتمتع بحقوق الإنسان. وعلى هذا تحث جميع الدول التي لم تصدق على الاتفاقية أو تنضم إليها أن تفعل ذلك توصلا الى التصديق العالمي عليها بحلول عام ٢٠٠٠. أما عن العدد الكبير من التحفظات على الاتفاقية فإن لختنشتاين سحبت تحفظها على المادة ٩ (٢) من الاتفاقية حيث عدلت بالفعل تشريعها الوطني لكي يكفل للمرأة تساوي الحقوق مع الرجل فيما يتعلق بجنسية أبنائهما.

١٣ - وذكرت أن وفدها يشيد بلجنة القضاء على التمييز ضد المرأة لإسهامها القيم في تنفيذ أحكام الاتفاقية وبوجه خاص لجهودها في تعديل المبادئ التوجيهية للإبلاغ بحيث تركز التقارير بشكل أكمل على الجوانب الأكثر أهمية في الدول الأطراف المعنية. كما يرحب بالجهود المبذولة لإعداد بروتوكول اختياري للاتفاقية.

١٤ - وأوضحت أن المرأة تستطيع بل ينبغي لها أن تقوم بدور أكثر أهمية في حل المنازعات لأنها تسهم إسهاما هائلا في حفظ النظام الاجتماعي في أوقات الحرب والمنازعات المسلحة. ولذلك فوفدها يرحب بتعيين عدد أكبر من النساء في منصب الممثل الخاص للأمين العام. ويسره أن الوفود والأمين العام يعلقون أهمية كبيرة على دور المرأة في الدبلوماسية الوقائية، ويؤيد وضع قائمة بالنساء المؤهلات اللائي يمكن أن يشغلن منصب الممثل الخاص أو رئيس البعثة.

١٥ - وفيما يتعلق بتقرير الأمين العام عن تحسين مركز المرأة في الأمانة العامة (A/51/304) ذكرت أن وفدها يأسف للعمل الكثير الذي يتعين أن يتم لكي يكفل أن تشغل النساء ٥٠ في المائة من الوظائف بحلول عام ٢٠٠٠؛ ويأسف بالقدر نفسه لأن هدف وصول المرأة الى ٢٥ في المائة من الوظائف الكبرى لم يتحقق بحلول عام ١٩٩٥. غير أن وفدها لا يوافق على اقتراح إعادة النظر في الأهداف التي حددتها الجمعية العامة فيما يتعلق بتحسين مركز المرأة في الأمانة العامة، ويرى أن تبذل الجهود المعززة لتعيين المرأة وترقيتها وخاصة على المستوى الأقدم، ولتحسين أوضاع المرأة في الأمانة العامة بصفة عامة عن طريق التدريب والوسائل الأخرى التي تزيد التوازن بين الجنسين. وهو يرحب أيضا بإنشاء فرقة عمل لمسألة المضايقة الجنسية. وقالت أخيرا إن وفدها يرى أنه ينبغي النظر بعناية في التوصيات الواردة في التقرير عن الاتجار بالنساء والفتيات (A/51/309) والتقرير عن العنف الموجه ضد العاملات المهاجرات (A/51/325)، وذلك في اللجنة الثالثة وفي الهيئات الحكومية الدولية الأخرى كما ينظر فيها الأفراد المعنيون.

١٦ - السيدة واديبيا أنيانوو (نيجيريا): رحبت بأن ١٥٣ بلدا صدقت على اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة، وتمنت لو سحبت الدول الأعضاء الكثير من التحفظات التي أبدتها.

١٧ - وأعربت عن تأييدها لعمل لجنة القضاء على التمييز ضد المرأة وللطرق المقترحة لتعزيز فعاليتها وتقليل الحجم الهائل المتراكم من التقارير التي يتعين النظر فيها. وبناء على هذا يرجو وفدها تخصيص مزيد من الوقت لدورات اللجنة وتزويدها بالموارد اللازمة للاضطلاع بعملها. كما أن وفدها يؤيد الطريقة التي تعتمدها اللجنة المعنية بمركز المرأة والتي تتألف من دعوة الخبراء من الحكومات والمنظمات غير الحكومية لتبادل الآراء بشأن قضايا المرأة الحساسة؛ بيد أن الدعوة يجب أن توجه الى خبراء من جميع الأقاليم.

١٨ - وأضافت أن وفدها يشيد بالعمل الذي تضطلع به اللجنة الاستشارية لصندوق الأمم المتحدة الانمائي للنهوض بالمرأة، في مجال تعزيز مشاركة المرأة في المجالات السياسية والاجتماعية، ومشاركة الصندوق في شتى البرامج المتعلقة بقضايا الجنسين. وهو يرجو أن ينشأ صندوق استئماني لتعزيز أنشطة صندوق الأمم المتحدة الإنمائي للنهوض بالمرأة بغية القضاء على العنف الموجه ضد المرأة، وأن تكون المساهمات فيه سخية. وقالت إن وفدها بينما يقدر التقدم المحرز في سبيل تحسين مركز المرأة في الأمانة العامة، يرى أن تواصل الأمم المتحدة بذل كل جهدها للوفاء بالأهداف المحددة في بيجين. ولذا فهو يؤيد إعداد قاعدة بيانات عن النساء ذوات الموهلات العليا من جميع الأقاليم.

١٩ - وذكرت أن نيجيريا شاركت في اجتماع فريق الخبراء المعني بالعنف الموجه ضد العاملات المهاجرات، الذي عقد بموجب قرار الجمعية العامة ١٦٨/٥٠. وفي ذلك الاجتماع تم النظر في عدة مشاكل تواجهها العاملات المهاجرات. وطرحت للمناقشة مقترحات ومؤشرات محددة يمكن أن تشكل أساسا للمناقشات المقبلة. وفي الوقت نفسه تشاطر نيجيريا القلق الدولي حول مشكلة الاتجار بالنساء والفتيات للاستغلال الجنسي الذي يعد جزءا من الاستغلال الاقتصادي لأكثر أفراد المجتمع ضعفا. وفي هذا الصدد

تلاحظ أهمية عمل الفريق العامل المعني بأشكال الرق المعاصرة التابع للجنة الفرعية لمنع التمييز وحماية الأقليات، وتؤيد جميع الاستراتيجيات المصممة لمنع تلك الممارسة.

٢٠ - وفيما يتعلق بمنهاج عمل بيجين قالت إن من دواعي الغبطة ملاحظة الجهود التي تبذل لمساعدة المرأة في مجالات القضاء على الفقر والأمية وسوء التغذية، وتحسين الخدمات الصحية والإجراءات المتخذة لمكافحة العنف، وإنشاء مرافق ائتمان، والوصول الى العمل المنتج، وزيادة أعداد النساء في مواقع اتخاذ القرارات. وثمة تدابير تتخذ لضمان الاعتراف بمنظور مراعاة الفروق بين الجنسين في جميع عمليات منظومة الأمم المتحدة؛ كما أن المواءمة بين أنشطة جميع الوكالات، والتحديد الواضح للعلاقة بين جميع صناديق الأمم المتحدة، ونقاط الاتصال ومكتب المستشار الخاص المعني بقضايا الجنسين التابع للأمين العام وشعبة النهوض بالمرأة، تعزز التنفيذ الفعال للمنهاج. غير أنه يتعين على الدول الأعضاء أن تقدم موارد جديدة وإضافية إذا أريد تنفيذ ذلك كله.

٢١ - وأوضحت أن نيجيريا الملتزمة بالتنفيذ الكامل لمنهاج العمل مع مراعاة ثقافتها ومواردها أعدت استراتيجيات لبلوغ أهداف المنهاج، وأولت اهتماما خاصا للتعاون مع المنظمات غير الحكومية والتعاون بين القطاعين العام والخاص. وانصب التركيز على حشد النساء على جميع المستويات، وإثارة الوعي في المجتمع بالمزايا الوطنية لإشراك المرأة وتمكينها الاقتصادي. وإذا كانت نيجيريا اتخذت الإجراءات المناسبة فهي تنظر بعين التقدير الى زيادة التعاون الدولي لدفع عجلة النهوض بالمرأة في جميع مجالات الحياة.

٢٢ - السيدة الكباج (المغرب): قالت إن المرأة تتطلع في زمن التغيرات البعيدة المدى في جميع أنحاء العالم، الى إقامة نظام اجتماعي أفضل، على أساس المساواة والعدل والمشاركة. وفي تنفيذ منهاج عمل بيجين يتعين على المجتمعات أن تحسن أوضاع المرأة وتكفل المساواة بين الجنسين. ولا بد أن تكون لدى الدول إرادة سياسية لهدم الحواجز التي تحول دون تحرر المرأة، كإنكار حقها في توارث الممتلكات وإدارة الأصول، وإعطائها أجرا يقل عن أجر الرجل، واستبعادها بالفعل من عملية اتخاذ القرارات، وخضوعها للقانون العرفي الذي لم يتأثر كثيرا بالقوانين الإيجابية، ووصمها بالجهل والابتذال. ولا يمكن أن تزدهر الديمقراطية مع عدم مشاركة المرأة التي يتعين أن تؤخذ طلباتها بعين الاعتبار.

٢٣ - وأوضحت أن هناك أسبابا في افريقيا تدعو الى القلق العميق على حالة المرأة التي تتسم بالفقر وسوء التغذية والأمية والمرض والعمل الشاق. والى جانب أشكال التفاوت القائمة يتعين على المرأة الافريقية أن تتحمل التكاليف الاجتماعية الظالمة الناشئة عن القيود على الميزانية المعتمدة في معظم البلدان الافريقية من أجل مواجهة مشكلة الديون والتضخم، ويترتب على هذا أن مؤشر التنمية البشرية للمرأة الافريقية لا يتجاوز ثلث القيمة المقابلة للرجل.

٢٤ - وقالت إن من المؤسف أن المنظمات الإنمائية خفضت معونتها الى افريقيا؛ ولن يتم الوفاء بالالتزامات المتعهد بها في بيجين بذلك المعدل. ويرجى في هذا الصدد أن تعير الدول الملتزمة بمبادرة

النسبة ٢٠ : ٢٠ اهتمامها للمشاكل الخاصة للمرأة في البلدان النامية، ولا سيما في افريقيا، وأن تخصص المؤسسات المالية الدولية جزءا من مساعدتها لتحسين مركز المرأة. ولقد أدى صندوق الأمم المتحدة الإنمائي للنهوض بالمرأة الكثير من الأعمال الرائعة لتحسين أوضاع المرأة في البلدان النامية بتقديمه للأغذية وتيسيره الائتمان وإتاحته للخدمات الاجتماعية.

٢٥ - السيدة سافشنكو (أوكرانيا): قالت إنه يبدو في ضوء تقرير الأمين العام عن تنفيذ نتائج مؤتمر بيجين (A/51/322) أنه قد تم تكريس مزيد من الاهتمام في الفترة المتخللة لقضايا الجنسين في منظومة الأمم المتحدة وعلى الصعيدين الوطني والدولي. فالعمل الذي أنجزته المنظمات غير الحكومية في مجال تنفيذ قرارات المؤتمر شيء جدير أن يذكر بوجه خاص. وفي هذا السياق تحققت نتائج باهرة أيضا في المؤتمر دون الافريقي الذي عقد في بوخارست في أيلول/سبتمبر ١٩٩٦ لكبار الخبراء الحكوميين والمعني بتنفيذ منهاج العمل الذي اعتمده المؤتمر العالمي الرابع المعني بالمرأة في عام ١٩٩٥ في بيجين، في وسط وشرق أوروبا. وقد اعتمد في بوخارست عدد من التوصيات الهامة المتعلقة بالاستراتيجيات الوطنية لتنفيذ قرارات مؤتمر بيجين في البلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقال.

٢٦ - وذكرت أن المعلومات الواردة في تقرير الأمين العام عن الاتجار بالنساء والفتيات (A/51/309) مدعاة لقلق عميق. والتوصيات المتعلقة بالاستنتاج المبين في الفقرة ٥٥ عن الجوانب غير المرضية لعملية الإبلاغ الراهنة توصيات معقولة وتشكل أساسا للعمل في المستقبل في هذا المجال. غير أن تحسين البيانات الإحصائية شرط أساسي للزيادة في دقة صورة الشرور المذكورة، بقدر ما هو ضروري لكي تعطى الإحصاءات الرسمية صورة الواقع. فيبدو من تقرير الأمين العام أن الفقر والبطالة هما السببان الرئيسيان للمشكلة التي هي مشكلة متعددة الوجوه. وحلها لا يتطلب تشريعات فحسب بل إعادة نظر متعمقة في مفهوم التنمية ذاته. وفي هذا السياق يستحق الذكر بوجه خاص المؤتمر العالمي لمناهضة الاستغلال الجنسي التجاري للأطفال، المعقود في استوكهلم في آب/أغسطس ١٩٩٦، الذي حشد القوة الموحدة للمجتمع الدولي للنهوض بمهمة القضاء على نشاط وحشي مهين.

٢٧ - وأوضحت أن لجنة القضاء على التمييز ضد المرأة نظرت في التقرير الدوري الثالث لأوكرانيا عن تنفيذ اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة، وجاء معظم توصياتها بناء بشكل لا ينكر. بيد أن وفد أوكرانيا يرفض رفضا قاطعا محتوى الفقرتين ٢٨١ و٢٨٢ من تقرير اللجنة (A/51/308) الذي قيل فيه إن حكومة أوكرانيا لم تبذل أي جهد للتغلب على الأنماط الثقافية والاجتماعية للمرأة والرجل وليس لديها سياسة واضحة الصياغة بالنسبة للمرأة؛ ثم إن الآلية الوطنية لمعالجة قضايا الجنسين وصفت بأنها غير فعالة.

٢٨ - والواقع أن أوكرانيا تولي اهتماما خاصا للمرأة ولدورها في المجتمع. وعلى سبيل المثال، فهناك ٦,٧ مليون أوكرانية أتممن التعليم فوق الثانوي (مقابل ٥,٣ مليون أوكراني) و٩,٨ مليون امرأة أتممن التعليم الثانوي (مقابل ١٠,٢ مليون شاب). ومع هذا فمن المهم ألا يغيب عن البال أن مركز المرأة تأثر سلبيا

بالصعوبات الناجمة عن الإصلاح الاقتصادي والتغييرات في العلاقات الاجتماعية والعواقب الفظيعة لكارثة تشرنوبل على صحة السكان، وارتفاع معدل الوفيات عن معدل المواليد. ومن الحقائق الأخرى الجديرة بالذكر أن البلد يسكنه أكثر من ١٣٠ جنسية وجماعة إثنية وأن جماعات التارتار والجرمان واليونانيين الذين تعرضوا ظلما لأعمال انتقامية أيام الاتحاد السوفياتي السابق أخذوا يعودون الآن الى كريميا.

٢٩ - ومضت تقول إن الحكومة أنشأت في حزيران/يونيه ١٩٩٦ وزارة للأسرة والشباب. والمهام التي أوكلت للوزارة الجديدة التي ترأسها امرأة هي دراسة مركز المرأة وحماية مصالح الأسر والأطفال والعمل على تحسين الحالة الديمغرافية وتنظيم الأسرة وقضايا الصالح العام الأخرى. ولتحقيق أهداف المؤتمر العالمي الرابع المعني بالمرأة، في أوكرانيا اعتمد برنامجان أحدهما باسم "تنظيم الأسرة" والآخر باسم "أطفال أوكرانيا". وأعلن صراحة في الدستور الجديد الذي صدر في ٢٨ حزيران/يونيه أن الرجل والمرأة متساويان في الحياة السياسية والاجتماعية والثقافية، ويتمتعان بالحقوق نفسها في التعليم والعمل والأجر المتساوى. ويعتبر إنشاء آلية عملا بقرار الجمعية العامة ٢٠٣/٥٠ لمراقبة تنفيذ قرارات مؤتمر بيجين أمرا له ما يبرره تماما. وعلى هذا فالمهمة الأساسية الأكثر إلحاحا هي التنفيذ الفعال للتوصيات والالتزامات من جانب الحكومات والمنظمات الدولية.

٣٠ - السيدة باتل (ملاوي): قالت إن وفدها يؤيد البيان الذي أدلى به ممثل زامبيا باسم الجماعة الإنمائية للجنوب الافريقي. فمن الأهداف الرئيسية لحكومتها تحسين مركز المرأة مع الهدف الطويل الأجل المتمثل في تحقيق المساواة بين الرجل والمرأة. وحكومتها تسلم بأن النساء مورد هام لتحقيق التنمية المستدامة ومن ثم فهي قد استهلت، حتى من قبل المؤتمر العالمي الرابع المعني بالمرأة، عددا من البرامج لتعزيز النهوض بالمرأة وتحسين أحوال الأطفال البنات.

٣١ - وتسليما من وزارة شؤون المرأة والطفل والتنمية المجتمعية والرعاية الاجتماعية والصحة الإنجابية من بين العوامل التي تعوق النهوض بالمرأة أكثر من غيرها؛ فقد نظمت حلقات دراسية لتوعية السلطات العامة بالموضوع بالطريقة التي تؤثر بها تلك القضايا على التنمية الاقتصادية والاجتماعية بوجه عام. وعلاوة على هذا تعتزم حكومتها تغيير اسم المجلس الوطني لرعاية الأسرة الى المجلس الوطني لتنظيم الأسرة، سعيا منها الى وضع سياسة في هذا المجال.

٣٢ - وأضافت أن ملاوي طبقت في عام ١٩٩٥ نظام التعليم الابتدائي المجاني. وتتخذ التدابير المختلفة الآن لتمكين الفتيات من إتمام دراساتهن، وتنفذ المشاريع بالتعاون مع الهيئات الدولية بقصد تشجيع الفتيات على البقاء بالمدارس رغم الضغوط المجتمعية على ترك الدراسة للزواج المبكر. وبقصد التغلب على بعض الممارسات الثقافية والغياب عن الدراسة. وبما أن ٥٢ في المائة من سكان ملاوي من النساء، فإن ملاوي ترى وجوب تمكين المرأة اقتصاديا، وضمان تيسير حصولها على الائتمانات. ولتحقيق هذا أنشئت عدة منظمات نسائية غير حكومية، مثل الرابطة الوطنية لسيدات الأعمال في ملاوي، وتعد الصرافة العالمية للمرأة التي تعمل، في جملة أمور، بمثابة ضامنات مالية لمؤسسات الإقراض الكبيرة.

٣٣ - وذكرت أن دستور ملاوي يكفل المساواة بين الجنسين. وبحلول عام ١٩٩٧ تم تعديل قوانين الزواج والنسب والوصايا والميراث والقوانين الأخرى التي تؤثر بشكل مباشر على المرأة. وعن طريق هذه التعديلات ستتمكن الحكومة والهيئة القضائية والسلطات التقليدية من فرض العقوبات في حالات العنف المنزلي والاغتصاب وعدم الوفاء بالالتزامات الوالدية. وقطعت أشواط بعيدة في طريق إشراك المرأة في صنع القرارات، ويدل على هذا تعيين وزيرتين ونائبتي وزير. وفضلا عن هذا رأست نساء لأول مرة في تاريخ ملاوي مؤسسات عامة كبرى. كما احتلت نساء مناصب إدارية من المستويين العالي والمتوسط في القطاعين العام والخاص؛ ولأول مرة أيضا شغلن وظائف دبلوماسية. بيد أن هذا الوضع يمكن أن يتحسن.

٣٤ - ومضت قائلة إن منهاج عمل بيجين ينفذ في ملاوي عن طريق استراتيجيات ثلاث هي: نوعية المؤسسات والبرامج القائمة، حتى يمكن إدماج أحكام منهاج العمل في أنشطتها؛ وتطبيق نهج قطاعي حتى تنهض الإدارات الحكومية والمنظمات غير الحكومية بالمهام المتعلقة بالمرأة، كل في مجال اختصاصها؛ وصياغة منهاج عمل ملاوي الذي حدد أربعا من الأولويات الاثنتي عشرة الموصى بها في بيجين وهي: السلام، والعنف المرتكب ضد المرأة، والأطفال الإناث، والتمكين. وتعتزم ملاوي وضع أهداف وأنشطة محددة بغية إصباغ الطابع التنفيذي على تلك المجالات. وسوف تنشأ آلية لمراقبة التنفيذ.

٣٥ - واسترسلت قائلة إن الآليات تنشأ في ملاوي لتعزيز مصالح المرأة في مختلف الهيئات. وهناك عملية تجري لإنشاء لجنة وطنية تعنى بالمرأة في التنمية، وخصصت لها حكومتها اعتمادات في ميزانية الفترة ١٩٩٦-١٩٩٧. وأنشئت فرقة عمل لاستعراض القضايا المشتركة التي طرحت في المؤتمرات العالمية الأخيرة مثل مؤتمر القمة المعني بالتنمية الاجتماعية، والمؤتمر الدولي للسكان والتنمية، والمؤتمر العالمي الرابع المعني بالمرأة، ووضعت استراتيجيات لنهج منسق يتبع في تنفيذ نتائج تلك المؤتمرات. ويجري إعداد إطار لسياسة تستشعر العلاقة بين الجنسين.

٣٦ - وذكرت أن هذا كله أنجز رغم نقص الموارد والعجز في الموظفين المهرة وعدم وجود آلية تكون مسؤولة بالتحديد عن قضايا المرأة بغية تنسيق قضايا المرأة وقضايا الجنسين، الى جانب المشاكل التنفيذية الأخرى الكثيرة. وترجو حكومتها أن تستطيع المرأة في ملاوي مواجهة تحديات المؤتمر العالمي الرابع المعني بالمرأة؛ وهي تلتمس الدعم المعنوي لهذا الجهد من الهيئات الحكومية الدولية والوكالات المتخصصة التابعة للأمم المتحدة.

٣٧ - السيدة مسويا (جمهورية تنزانيا المتحدة): أشارت الى التقرير عن تحسين مركز المرأة في الأمانة العامة (A/51/304) وقالت إن من المسائل المخيبة للآمال أن الأمم المتحدة لم تستطع تحقيق هدف ٥٠/٥٠ في التوزيع بالنسبة للجنسين في الأمانة العامة؛ وترجو حكومتها التوصل الى وسائل وأساليب لضمان ألا تعرقل القيود المالية بلوغ الأهداف التي سبق تحديدها. ومن الأمور المثبطة بوجه خاص أن القيود المالية التي تواجهها الأمم المتحدة تؤثر أساسا على المرأة، وخاصة الافريقيات، ولا سيما أن عدد الافريقيات في

الأمانة في حده الأدنى في الوقت الحاضر. وقد شدد القرار الخاص بهذه المسألة على ضرورة احترام مبدأ التوزيع الجغرافي العادل، والأمل معقود على تنفيذ تلك التوصية.

٣٨ - واسترسلت قائلة إن وفدها أثار في الدورة الخمسين قضية إنشاء مركز اتصال في منظومة الأمم المتحدة لتنسيق قضايا الجنسين، لا يحافظ على الزخم الناشئ في بيجين فحسب، بل يكون مهما أيضا في تقييم النتائج التي يتم التوصل إليها. وسبقت التوصية بإنشاء وظيفة خاصة رفيعة المستوى في مكتب الأمين العام ونفذت التوصية. كذلك سبقت التوصية بإقامة صلة بين مكتب المستشار الخاص للأمين العام لقضايا الجنسين، وشعبة النهوض بالمرأة، ولكن يبدو أن تلك التوصية لم تنفذ. ووفدها يرحب بإنشاء لجنة مشتركة بين الأمانات تعنى بالنهوض بالمرأة وتربط بين منظومة الأمم المتحدة ودولها الأعضاء.

٣٩ - أما عن متابعة وتنفيذ نتائج المؤتمر العالمي الرابع، فقالت إن تنزانيا اضطلعت بأنشطة مختلفة ورد وصفها في التقرير الذي أرسل الى الأمانة العامة. وعلى الصعيد الدولي تتحمل الجمعية العامة وهيئاتها الفرعية مسؤولية تنسيق نتائج المؤتمر وإعطائها الأولوية اللازمة لأن قضايا النهوض بالمرأة لا تتعلق بالمرأة فحسب، بل هي مهمة أيضا للصياغة والتنفيذ الفعليين لسياسات التنمية؛ وفي نهاية المطاف فإن للنهوض بالمرأة تأثيره على المجتمع ككل.

٤٠ - تولى الرئاسة السيد خان (باكستان)، نائب الرئيس.

٤١ - السيد فانيت (تايلند): أشاد بتقارير الأمين العام ثم قال إن وفده يؤيد عمل لجنة القضاء على التميز ضد المرأة، ويشدد على ضرورة استحداث تدابير لتقليل العبء المتراكم من عمل اللجنة كزيادة عدد الاجتماعات مثلا. كما أن تايلند ترحب بإنشاء اللجنة المشتركة بين الوكالات المعنية بالنهوض بالمرأة، التابعة للجنة التنسيق الإدارية، وترجو أن تيسر اللجنة مراعاة المساواة بين الجنسين في أعمال منظومة الأمم المتحدة.

٤٢ - وفيما يتعلق بمركز المرأة في الأمانة العامة قال إنه على الرغم من أن التقدم المحرز في هذا الصدد لا بأس به فمما يدعو الى القلق ألا يكون من السهل في ظل الأزمة المالية تحقيق الأهداف المقررة في منهاج العمل بحلول عام ٢٠٠٠. ثم إن تايلند تتفق مع رأي الأمين العام بأن نسبة ٢٥ في المائة من وظائف رسم السياسات وصنع القرارات المستهدفة للمرأة ينبغي أن تستمر كعامل موجه، وهي تستدعى التعاون التام من كبار المديرين في مختلف المنظمات التابعة لمنظومة الأمم المتحدة.

٤٣ - وإذ تسلم تايلند بقيمة إسهام المرأة التي تشكل نصف سكانها فإنها كرست جهدها لتمكين المرأة طالما أن ذلك عامل هام مؤثر في التنمية الوطنية. وخلال العقد الماضي حقق بلده تقدما ملحوظا نحو بلوغ الأهداف الثلاثة لعقد الأمم المتحدة للمرأة. وفي مجال العمالة فإن المرأة تشكل نحو ٤٧ في المائة من القوة العاملة ويمكن أن يعزى قدر كبير من نجاح تايلند الاقتصادي الى المرأة. ولكي يمكن توفير المزيد من

الحماية للحقوق الأساسية للمرأة زادت حكومته من إجازة الوضع المدفوعة الأجر من ٦٠ الى ٩٠ يوما. وفي مجال التعليم نجحت تايلند في الحد من الأمية. ويعزى الارتفاع الطفيف في معدل الأمية بين النساء عنه بين الرجال الى قلة فرص حصول المرأة على التعليم أكثر منه الى التمييز. وفترة التعليم الإلزامي في الوقت الحاضر ٩ سنوات بعد أن زادت من ٦ سنوات؛ وفي المستقبل القريب ستزاد الى ١٢ سنة. كذلك أحرز تقدم كبير في مجال الصحة، والمستفيد الرئيسي منه هو المرأة. وزاد انتشار الوصول الى الخدمات الصحية المحسنة ومياه الشرب المأمونة والإصحاح، وانخفضت معدلات وفيات الأمومة انخفاضا هاما.

٤٤ - وأضاف أن قضية النهوض بالمرأة اكتسبت زخما جديدا في أعقاب مؤتمر بيجين. وواصل المجتمع الدولي العمل في سبيل بلوغ الأهداف التي حددها المؤتمر؛ واتخذت حكومته خطوات عديدة لتنفيذ منهاج العمل الذي أعطيت له أولوية وطنية والذي أدمج في الخطة الطويلة الأجل من أجل المرأة (٢٠١١-١٩٩٣). وعلاوة على هذا، فلأول مرة في تاريخ البلد تكون الخطة الوطنية الثامنة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية (١٩٩٧-٢٠٠١) خطة محورها الشعب تبرز فيها اهتمامات المرأة.

٤٥ - وقد ترجم إعلان ومنهاج عمل بيجين الى لغة تايلند بمساعدة من برنامج الأمم المتحدة الإنمائي. وتعقد حلقات دراسية على مستوى الأمة للدعاية للإعلان ومنهاج العمل، على المستوى الشعبي، وخاصة بين النساء. كما أن حكومته تخطط لرفع درجة مكتب اللجنة الوطنية لشؤون المرأة ليصبح إدارة، وأنشئت هيئتان دائمتان جديدتان في إطار اللجنة بولاية لتنفيذ الأهداف الاستراتيجية الواردة في منهاج العمل.

٤٦ - وعلى الصعيد الإقليمي قال إن حكومته ترحب بدور اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لأسيا والمحيط الهادئ في تعزيز منهاج العمل ومساعدة البلدان الأعضاء في تنفيذه وفي إعداد مقترحات مشاريع تصمم لتعبئة الأموال من أجل تنفيذ الأنشطة التشغيلية. وعلى الصعيد الدولي فإن اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة آلية هامة لتعزيز النهوض بالمرأة. وبلده قد انضم الى الاتفاقية في عام ١٩٨٥ مع تحفظات على سبع مواد ؛ وأعرب عن سروره رغم هذا لأن يعلن أن خمسا من هذه التحفظات قد سحب خلال العقد الماضي.

٤٧ - ومضى قائلا إن بلده، مع بقية المجتمع الدولي، يمكن أن يزعم أن التمييز في القانون ضد المرأة قد انتهى أما التمييز الفعلي فلا يزال موجودا في كثير من المجتمعات، ويرجع هذا في معظمه الى بعض المواقف والقيم. وتقع مسؤولية تعزيز المساواة بين الجنسين على الرجل والمرأة؛ فمن الضروري أن تتغير التقاليد والممارسات الاجتماعية الثقافية التي كانت تميز للأسف ضد المرأة لعدة أجيال. وهذا التغيير يقتضي القيام بعمل متضافر وحاسم.

٤٨ - السيد مقداد (الجمهورية العربية السورية): قال إن بلده ظل على مدى ٢٥ عاما يولي أولوية عالية للنهوض بالمرأة. وتعد هذه الأولوية واحدة من الخصائص الأساسية للثقافة السورية العصرية؛ وفوق هذا

أن المرأة العربية في تاريخها الطويل تؤدي دورا بالغ الأهمية. والمرأة والرجل هما أساس كل عمل خلاق. وتقديرا للمرأة أعلن رئيس الجمهورية يوم ٢١ أيار/مايو يوما للأم.

٤٩ - وأضاف أن التقارير المقدمة من الأمين العام والبيانات التي قدمتها الهيئات والمنظمات المختلفة التابعة لمنظومة الأمم المتحدة أبرزت أهمية تعزيز النهوض بالمرأة. وأعرب عن ترحيبه بإعلان ومنهاج عمل بيجين، وخاصة الجوانب المتعلقة بالتعليم والصحة والعدل والقضاء على العنف الموجه ضد المرأة، والتدابير الرامية الى زيادة مشاركة المرأة في عملية اتخاذ القرارات والتنمية الاقتصادية. وقال إن حكومته، مشتركة مع المنظمات المحلية، أطلقت حملة معلومات واسعة تتعلق بما أنجز في بيجين. وأنشئت لجنة وطنية تتألف من عدة نساء يشغلن وظائف رئيسية، برئاسة وزير التربية لكفالة متابعة مؤتمر بيجين. ويولي بلده أولوية عالية لتوفير التعليم والصحة للجميع، وخاصة النساء، باعتبار ذلك عاملا أساسيا في النهوض بها وتمكينها. ومعدل الأمية بين النساء في سوريا قد انخفض وأصبحت النساء يمثلن ٥٠ في المائة من مجموع الطلبة، بما في ذلك المستوى الجامعي. وفيما يتعلق بالصحة، فإن معدلات الخصوبة انخفضت وكذلك معدلات وفيات الأمهات والرضع.

٥٠ - ومضى يقول إن بلده يشدد كثيرا أيضا على حل مشاكل المرأة الريفية. ثم إن تشريعاته المحلية قد نقحت بحيث أصبحت تكفل المساواة في الحقوق بين الرجل والمرأة. ويجري تدريب النساء على تخطيط دور مناسب لها في عملية صنع القرارات. ويتلقى الرجل والمرأة في سوريا أجرا متساويا على العمل المتساوى، والمرأة ممثلة في البرلمان والوزارات والهيئة القضائية وجميع مجالات الحياة الاقتصادية والاجتماعية في البلد.

٥١ - ونتيجة للاستراتيجيات الوطنية للتنمية الاقتصادية والاجتماعية أمكن معالجة الجوانب البالغة الأهمية المتعلقة باستراتيجية استئصال الفقر وتعزيز القيم الاجتماعية والثقافية. ونطاق العنف الموجه ضد المرأة نطاق محدود بسبب تقاليد سوريا وعاداتها الاجتماعية.

٥٢ - وأضاف أن المغزى في مؤتمر بيجين وسائر مؤتمرات الأمم المتحدة التي سبقته كان دائما أن الاحتلال الأجنبي عقبة في سبيل إعمال حقوق الإنسان غير القابلة للتصرف، بالنسبة للمرأة. والتضامن من الالتزامات الدولية الأساسية لإنهاء الاحتلال الأجنبي وضمان الامتثال للالتزامات المتعهد بها. ودعا جميع البلدان المحبة لسلام، والتي تدافع عن حقوق المرأة، الى أن تدعم المرأة العربية التي تعاني في ظل الاحتلال الإسرائيلي للجولان وجنوب لبنان والأراضي الفلسطينية.

٥٣ - واسترسل قائلا إن بلده يقدر قيمة التعاون من مختلف الوكالات المتخصصة التابعة للأمم المتحدة، التي تعمل في المشاريع المحلية وحملات التوعية في القطاعات ذات الأهمية الأساسية. وتعكس هذه الأنشطة المصلحة المشتركة من تعزيز رعاية الأطفال والنساء والأسرة. ويعتبر النهوض بالمرأة وتمكينها وتمتعها بحقوقها المقياس الذي يمكن به أن يقاس تقدم كل بلد.

٥٤ - السيدة انختستنرغ (منغوليا): أشارت بارتياح الى أهمية العمل الذي تنجزه منظمة الأمم المتحدة تمشيا مع قرارات مؤتمر بيجين. وقالت إنها تشاطر الأمين العام الرأي بأن أحد الجوانب الأساسية في تنفيذ إعلان ومنهاج عمل بيجين هو ضرورة أن تكفل المحافل والأمانات الحكومية الدولية إدماج منظور مراعاة الفروق بين الجنسين في برامجها وسياساتها. وأعربت عن ترحيبها بالخطوات المتخذة في هذا السبيل من كثير من المنظمات التابعة لمنظومة الأمم المتحدة، وتأييدها لقرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي اختيار قضية إدماج منظور مراعاة الفروق بين الجنسين في منظومة الأمم المتحدة باعتبارها موضوعا شاملا للقطاعات، من أجل الجزء المتعلق بالتنسيق من دورته الموضوعية لعام ١٩٩٧. وأشادت أيضا بإدماج منظور مراعاة الفروق بين الجنسين في استراتيجيات وبرامج مكافحة الفقر في آخر دورات اللجنة المعنية بمركز المرأة، والمجلس الاقتصادي والاجتماعي.

٥٥ - وأعربت عن ترحيبها بالجهود التي تبذلها اللجنة الإحصائية التابعة للأمم المتحدة من أجل وضع مجموعة بيانات اجتماعية وطنية دنيا، موزعة حسب نوع الجنس لتكون دليلا للخدمات الإحصائية الوطنية في مجال رصد تنفيذ نتائج مؤتمرات الأمم المتحدة الأخيرة، وشجعت اللجنة على النظر في اعتماد مجموعة البيانات الدنيا مع التوصيات حتى يمكن للجان الإقليمية أن تجرى دراسات رائدة في كل إقليم عن توافر الإحصاءات اللازمة وجودتها.

٥٦ - وقالت إنه يتضح من تقرير الأمين العام أن اللجان الإقليمية تنظم تشكيلة من الأنشطة كمتابعة لمؤتمر بيجين. فاللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ عقدت مثلا عدة اجتماعات إقليمية عن مواضيع مثل تعزيز مشاركة المرأة في عملية اتخاذ القرارات وحماية حقوق المرأة ومناهضة العنف الموجه ضد المرأة وتعزيز الآليات الوطنية للنهوض بالمرأة؛ الأمر الذي أسفر عن صياغة توصيات سليمة تتعلق بالسياسات.

٥٧ - وأضافت أنها ترحب بتعيين المستشار الخاص للأمين العام لشؤون الجنسين، وإنشاء اللجنة المشتركة بين الوكالات المعنية بالمرأة والمساواة بين الجنسين كخطوة هامة في طريق التنسيق والمواءمة على مستوى المنظومة. ومع ذلك فهي تلاحظ بقلق أن الأزمة المالية للمنظمة أدت الى التأخير في توفير الموارد البشرية والمالية الكافية لتعزيز شعبة النهوض بالمرأة التابعة للأمانة العامة. ويرجى ألا تتعطل بذلك قدرة الشعبة على النهوض بالمهام المتوخاة في منهاج العمل.

٥٨ - وقالت إنه لما كان النجاح في تنفيذ القرارات المعتمدة في بيجين يتوقف بلا شك، الى حد كبير على توافر الموارد الكافية، فإن منغوليا ترحب بالالتزامات المحددة التي تعهدت بها المنظمات التابعة لمنظومة الأمم المتحدة، والواردة في تقرير لجنة التنسيق الإدارية (E/1996/16)، بأن تخصص جزءا من مواردها واعتماداتها لتنفيذ إعلان ومنهاج عمل بيجين.

٥٩ - ومضت قائلة إن قرار الجمعية العامة ٢٠٣/٥٠ أعاد التأكيد على الحاجة الى تعبئة موارد جديدة وإضافية حتى يمكن تحقيق الأهداف المحددة في بيجين. وفي هذا الصدد ترحب منغوليا بقرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي بأن يطلب الى الأمين العام أن يعد تقريرا، بالتعاون مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، عن جميع جوانب الأفكار الجديدة والابتكارية الخاصة بتوليد الأموال اللازمة للوفاء بالالتزامات والأولويات المتفق عليها عالميا.

٦٠ - وأردفت قائلة إن منغوليا تؤيد أيضا فكرة أن تفي الدول التي ألزمت أنفسها بمبادرة النسبة ٢٠ : ٢٠ وفاء تاما بإدماج منظور لمراعاة الفروق بين الجنسين في تنفيذها. وأكد قرار الجمعية العامة ٢٠٣/٥٠، ضمن أمور أخرى، على المسؤولية الأولية للحكومات عن تنفيذ منهاج العمل. وقد وضعت منغوليا واعتمدت خطة عمل وطنية لنهوض بالمرأة للسنوات ١٩٩٦-٢٠٠٠. وتمت مناقشة مشروع تلك الخطة مناقشة مستفيضة في الجمعية الوطنية في إطار موضوع "المرأة في التنمية". وكان من المشاركين في المناقشة موظفون حكوميون كبار وممثلون للمنظمات الحكومية وغير الحكومية، ومؤسسات خاصة والأوساط الأكاديمية، وبذلك كفل إجراء مناقشة موسعة لحالة المرأة في منغوليا ولوضع استراتيجية للمستقبل.

٦١ - وتمشيا مع قرار الجمعية العامة ٢٠٣/٥٠ حددت خطة العمل للنهوض بالمرأة أهدافا لعام ٢٠٠٠ شملت فيما شملت تخفيضا في أعداد الذين يعيشون في فقر، وخاصة النساء؛ وتخفيضا في معدلات وفيات الأمهات والرضع؛ وزيادة في قيد الفتيات في المدارس الثانوية.

٦٢ - وذكرت أن منغوليا أنشأت أيضا صندوقا إنمائيا للمرأة بمساهمة أولية قدرها ٠٠ ٨٩ دولار من برنامج الأمم المتحدة الإنمائي لتعزيز فرص العمل وتوليد الدخل للفقيرات. وبالتعاون مع البنك الدولي ستنظم حلقة دراسية عن سياسات الحد من الفقر والضمان الاجتماعي في منغوليا. وستدرس الحلقة فيما تدرس، الحالة الحرجة للمرأة العزبة التي تعول أسرة.

٦٣ - وبينت أن خطة العمل للنهوض بالمرأة تنفذ بالاقتران بالاستراتيجيات الوطنية ذات الصلة لمتابعة مؤتمرات الأمم المتحدة الرئيسية الأخرى المعنية بالطفل والسكان والتنمية، وبالتنمية الاجتماعية وبرامج الحد من الفقر. وفضلا عن هذا يجري الآن إدماج أهداف خطة العمل في الاستراتيجية الإنمائية الوطنية. واختتمت قائلة إن منغوليا توافق على ضرورة اتخاذ تدابير للحد من العبء المتراكم من عمل لجنة القضاء على التمييز ضد المرأة.

٦٤ - السيدة ثحيم (باكستان): قالت إن الخطوات المتخذة لمواءمة منظور مراعاة الفروق بين الجنسين في منظومة الأمم المتحدة خطوات مرضية ولكن آن الأوان لتنفيذ قرارات السياسة واستخدام موارد المنظمة النزرة لتخفيف معاناة الفقيرات، وتعليمهن وإيجاد مرافق لرعايتهن الصحية. وإذا كان عدم وجود تقارير عن إحراز تقدم على المستوى الوطني أمرا مفهوما فينبغي إنشاء نظام للإبلاغ الموقت عن خطط العمل الوطنية لمعالجة هذه المشكلة. وبوسع المنسقين المقيمين أن يوجهوا البلدان النامية في مجال إعداد وتنفيذ

تلك الخطط. وباكستان تؤيد استراتيجيات صندوق الأمم المتحدة الإنمائي للنهوض بالمرأة، وهدف الصندوق لزيادة الموارد الأساسية دعما لوصول خدماته الى البلدان النامية. كذلك ينبغي تعزيز معهد الأمم المتحدة للتدريب والبحوث من أجل النهوض بالمرأة، بحيث يستطيع مواصلة إدماج منظور مراعاة الفروق بين الجنسين في أنشطته. ولا بد من استكشاف مسالك جديدة لصياغة الشراكات مع المنظمات غير الحكومية حتى يمكن امتداد التمكين الاقتصادي للمرأة ليصل الى المستوى الشعبي. ويجب أن تستمر محاربة فقر الأنثى في البلدان النامية لأن الفقر يقوض تنمية المرأة. ولكبح جماح العنف المستعر ضد المرأة يجب اتخاذ تدابير لوضع أطر تشريعية وإدارية وسياسية صالحة لحمايتها. والنساء في جميع أنحاء العالم ضحايا للمنازعات المسلحة أيضا كما هو الحال في اغتصاب الصرب للنساء في البوسنة والهرسك. وفي جامو وكشمير اغتصب أفراد الجيش الهندي النساء واستغلوهن جنسيا وتحرشوا بهن واختطفوهن. فيجب التحقيق في هذه الجرائم وملاحقة مرتكبيها جنائيا وفقا للقانون الدولي الحالي.

٦٥ - وأضافت أن باكستان بقيادة رئيسة الوزراء بناظير بوتو وضعت إطارا مؤسسيا لتعزيز حقوق المرأة وحمايتها في جميع أنحاء البلد. وتفي وزارة خاصة ترأسها امرأة بولايتها في تمكين المرأة في جميع مجالات الحياة، بإدماج منظور مراعاة الفروق بين الجنسين في السياسات الوطنية والإسهام في إعداد وسن التشريعات لتلبية الاحتياجات المحددة للمرأة. وتكفل الإدارات في المحافظات التنسيق والتنفيذ الفعال لقرارات الحكومة الاتحادية.

٦٦ - وذكرت أن الجهود تبذل حاليا لحجز ٢٥ في المائة من مقاعد البرلمان للمرأة. وبعد انضمام باكستان الى اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة في مطلع هذا العام بدأت الحكومة في إعداد تقريرها الأول الذي كان واجب التقديم في نيسان/ابريل ١٩٩٧، وانطلقت حملة على مستوى الأمة لإذكاء الوعي بأشكال العنف الأخرى الموجهة ضد المرأة، المحلية منها وغير المحلية. وبمساعدة المنظمات غير الحكومية يجري إنشاء مراكز في جميع أنحاء البلد في إطار برنامج على مراحل لحماية المرأة وتزويدها بالمساعدة القانونية المجانية. وتقوم لجنة الاستعلامات من أجل المرأة المؤلفة من قضاة ومحامين مبرزين وعلماء باستعراض القوانين القائمة التي تميز ضد المرأة بأي شكل من الأشكال.

٦٧ - ومضت قائلة إن برنامج العمل الاجتماعي يركز على تنمية الموارد البشرية بالنسبة للمرأة. ويجري تدريب أكثر من ٠٠٠ ١٠٠ امرأة ليصبحن عاملات في مجال الرعاية الصحية الأولية ، وصدر قانون للتعليم الإلزامي وصولا الى تحقيق هدف توفير التعليم الابتدائي للجميع. وخلال العامين السابقين مولت وزارة تنمية المرأة ٢٨٣ مشروعا، منها ٩٨ مشروعا في القطاع العام و١٩٥ مشروعا تنفذها منظمات غير حكومية. وأنشئ أول مصرف للمرأة وله ٣٣ فرعا في جميع أنحاء باكستان وهو يقدم الائتمان للمرأة لمشاريعها الخاصة. ولمعالجة التفاوت بين الجنسين وخاصة في مجال التعليم والصحة والعمل، يجري إنشاء مركز وطني للتدريب والموارد من أجل إشراك المرأة في التنمية، وذلك بمساعدة من الوكالة اليابانية للتعاون الدولي. وسيكون المركز أول آلية وطنية مكرسة على سبيل الحصر لإدماج منظور مراعاة الفروق بين الجنسين في

التنمية الاجتماعية الاقتصادية لباكستان. وفيما يتعلق بمتابعة منهاج عمل بيجين قالت لقد عقدت في المحافظات أربع حلقات عمل توجت بحلقة عمل وطنية. ويجري الآن إعداد خطة العمل الوطنية لباكستان.

٦٨ - السيدة عاشوري (تونس): قالت إن تونس تولي أولوية عالية لتنفيذ منهاج عمل بيجين في خططها وبرامجها للتنمية الاجتماعية والاقتصادية، وترى أن المرأة جزء هام من عملية بناء المجتمع والنهوض بالتنمية. وبعد الاستقلال بدأ إصلاح القوانين تدريجيا لإيجاد الظروف اللازمة لبلوغ المرأة مساواتها الكاملة بالرجل في الشؤون السياسية والاقتصادية والاجتماعية. وبفضل إصدار قانون الأحوال الشخصية انتهى تعدد الزوجات تماما وحظر الزواج القسري، وقنن الطلاق. واستعيدت الآن كرامة المرأة ووضع الأساس لتنظيم جديد للأسرة أكثر عدلا.

٦٩ - وقالت إن الاتجاه السياسي الجديد الذي يسير فيه الرئيس زين العابدين بن علي في إطار التغييرات التي حدثت في تونس في عام ١٩٨٧ يسر إصدار القوانين الأساسية كقانون الأحزاب والتحالف الوطني حيث وضع مبدأ المساواة الهام مساويا تماما لمبدأ الحرية. ولهذا لم يعد إشراك المرأة في إدارة الشؤون العامة مجرد جزء من استراتيجية السياسة الاقتصادية الرامية الى تحقيق التنمية المتكاملة والمستدامة فحسب بل إنه يتفق مع منظور عالمي متماسك لحقوق الإنسان. وفي هذا السياق، فالأنشطة المستقبلية تركز على إدماج مفهوم المساواة أمام القانون في الحياة اليومية للمرأة ولتحقيق هذا الهدف استحدثت آليات مختلفة كوزارة شؤون المرأة والأسرة، ومركز البحوث والتوثيق والمعلومات المتعلقة بالمرأة. كذلك اكتمل عدد من الإصلاحات التشريعية الرامية الى تحديث القوانين وتضمينها بُعدا يتعلق بحقوق الإنسان. وتمشيا مع تلك التغييرات يستعاض في قانون الأحوال الشخصية عن مفهوم إطاعة الزوجة لزوجها بمفهوم الاحترام المتبادل، ويعزز حق الأم في الوصاية وينشأ صندوق لضمان دفع النفقة لحماية المطلقة وأبنائها. وبمقتضى قانون العقوبات تعتبر الروابط الزوجية أساس الإعفاء من المسؤولية الجنائية عند النظر في المعاقبة على العنف المنزلي.

٧٠ - واستطردت قائلة بالإضافة الى ما سبق أن الحق في العمل تأكد من جديد لجميع النساء وتجسد في قانون العمل مبدأ عدم التمييز ضد المرأة. ونص في قانون الجنسية على جواز أن تعطى المرأة جنسيتها لأبنائها إذا وافق الزوج على ذلك. أما الإصلاح التربوي فيهدف الى إعداد الشباب للعيش بلا تمييز على أساس الدين أو الأصل الاجتماعي أو العرق أو الدين، وكذلك إنهاء ترك البنات الدراسة وخاصة في المناطق الريفية. وعن طريق دمج تنظيم الأسرة في برامج الرعاية الصحية الأولية، أصبح معدل الوفيات في الولادة أدنى معدل في افريقيا. والغرض من هذا النهج الجديد هو نشر ثقافة أسرية جديدة قائمة على حقوق الإنسان وموجهة نحو المساواة والصحة البدنية والعقلية للزوجات والأمهات.

٧١ - واسترسلت قائلة إن تونس ترى أن التعاون الدولي ضروري لتنفيذ نتائج المؤتمر العالمي الرابع المعني بالمرأة، لأنه يعزز التدابير التي تتخذها الحكومات لتحسين أوضاع المرأة في بلدانها. وترى حكومتها أيضا أن تقدم أجهزة الأمم المتحدة وهيئاتها مزيدا من الدعم لتنفيذ تلك النتائج. ولذا فهي ترحب

بالخطوات التي تتخذها أغلبية هيئات الأمم المتحدة وأماناتها وبرامجها لإدماج منظور مراعاة الفروق بين الجنسين في جميع أنشطة المنظومة، ولكنها ترى ضرورة البت في الانعكاسات العملية والمالية لذلك الإجراء.

٧٢ - وذكرت أنه بناء على قرار الجمعية العامة ٢٠٣/٥٠ لا بد من تدبير الموارد الكافية اللازم تعبئتها على الصعيدين الوطني والدولي، فضلا عن موارد جديدة وإضافية للبلدان النامية وخاصة الافريقية منها، وأقل البلدان نموا. وفي هذا السياق ترحب تونس بالجهود التي تبذلها هيئات الأمم المتحدة لتعبئة الموارد الإضافية للوفاء بالتزامات بيجين. كما أنها ترحب بالقرار الذي اتخذه برنامج الأغذية العالمي بتخصيص ٦٠ في المائة من موارده لإزالة التفاوت بين الجنسين في المؤشرات الاجتماعية الاقتصادية والأنشطة التي ينفذها برنامج الأمم المتحدة الإنمائي للتغلب على تأنيث الفقر، والمشاريع المقدمة في المؤتمر العام لليونسكو من أجل تحسين أوضاع المرأة، وقرارات وتوصيات اللجنة المعنية بمركز المرأة، المتعلقة بالنهوض بالمرأة، والجهود التي تبذلها لجنة القضاء على التميز ضد المرأة، وصندوق الأمم المتحدة الإنمائي للنهوض بالمرأة، والمعهد الدولي للبحوث والتدريب من أجل النهوض بالمرأة. وأخيرا فإن وفدها يشيد بالمنظمات غير الحكومية لإسهامها القيم في وضع وتنفيذ استراتيجيات وبرامج العمل الوطنية من أجل النهوض بالمرأة.

٧٣ - السيد هوانسو (بنن): قال إن المؤتمر العالمي الرابع المعني بالمرأة الذي استهدف تعزيز دور المرأة عن طريق المساواة والتنمية والسلام، نبه سكان بنن الى الأحوال الحرجة للمرأة في جميع أنحاء العالم. فأنشأت بنن لجنة مسؤولة عن تنفيذ نتائج المؤتمر ونظمت بالفعل أنشطة للإعلام والتوعية بنتائج المؤتمر، وحلقات دراسية حضرها عدد كبير من ممثلي وسائل الإعلام. كذلك أنشئت وزارة لشؤون مركز المرأة ترأسها امرأة.

٧٤ - وأضاف أنه على الرغم من أن أحوال المرأة في بنن ليست على ما يرام تماما فثمة علامات مشجعة. فالمرأة تشارك في الحياة السياسية والاقتصادية وفي الإدارة العامة والخاصة وفي التعليم والصحة. وهي تتلقى أجرا مساويا لأجر الرجل على العمل المتساوى. وإذا كان هناك الكثير الذي يجب عمله فقد اتخذت بالفعل تدابير لتحسين أوضاع المرأة بما في ذلك تطبيق نظام التعليم الابتدائي المجاني للبنات في المناطق الريفية. وفي سياق تنفيذ نتائج بيجين أولت بنن الأولوية للقضاء على الفقر وتعزيز الخدمات الصحية والتعليم ومشاركة المرأة في الحياة العامة. ولذا قررت تخصيص نسبة من ميزانيتها أكبر بكثير من الأرقام المبينة في توافق آراء أوسلو على المبادرة ٢٠ : ٢٠، بغية تحسين الخدمات الاجتماعية الأساسية. وبينما تعيد بنن تأكيد التزامها فهي تدعو شركاءها في التنمية الى الإسهام في الجهود التي تبذلها البلدان النامية ولا سيما بلدان افريقيا، وأقل البلدان نموا وتطالب البلدان المتقدمة النمو بتخصيص ٧ في المائة من ناتجها القومي الإجمالي للمساعدة الإنمائية الرسمية.

٧٥ - واستطرد قائلا إن بنن ترحب بالتقدم المحرز في الأمم المتحدة في مجال تنفيذ منهاج عمل بيجين، وعلى سبيل المثال تعيين مستشار خاص لقضايا الجنسين. وترى حكومته أن من الضروري تصحيح الخلل في تمثيل المرأة في الوظائف العليا وضمان التوزيع الجغرافي العادل. ولذلك يؤيد وفده فكرة إعداد قائمة

بالنساء المؤهلات اللائي يمكن اختيارهن لمنصب الممثل الخاص. وترى بنن ألا تتعطل أولويات الأمم المتحدة نتيجة للأزمة المالية التي لا تتعدى في حقيقة الأمر كونها أزمة في النقد والإرادة السياسية. وبنن البلد الافريقي الصغير العضو في مجموعة أقل البلدان نموا، تفي بالتزاماتها المالية تجاه الأمم المتحدة. وفي هذا السياق تدعو بنن البلدان الأخرى الى إثبات الإرادة السياسية لمساعدة المنظمة على التغلب على مشاكلها المالية الراهنة.

٧٦ - ومضى قائلا إن وفده يعرب عن ترحيبه وارتياحه للعمل الذي تضطلع به لجنة القضاء على التمييز ضد المرأة، ويؤيد الاقتراح بأن تعقد اللجنة دورتين سنويا مدة كل منهما ثلاثة أسابيع تسبقها اجتماعات لفريق عامل بعد عام ١٩٩٧. وهو يؤيد التغيرات المقترحة لتحسين عمل اللجنة، والتقدم المحرز في توحيد التقارير، وتضمين نتائج المؤتمر العالمي الرابع المعني بالمرأة في التقارير المقدمة من الدول الأطراف. بيد أنه يرى أن تواصل اللجنة التماس السبل الكفيلة بتفحص التقارير عند تقديمها إليها.

٧٧ - وقال إن وفده يشيد بصندوق الأمم المتحدة الإنمائي للنهوض بالمرأة لما يقوم به من أنشطة لصالح المرأة ولتجميعه الأموال اللازمة لأداء عمله، وهو جهد رائع خلال فترة الأزمة المالية. ويطالب الصندوق بأن يوسع أنشطته في المجالات السياسية والاقتصادية لتغطية نفقات التعليم ومحو أمية المرأة، وخاصة في المناطق الريفية، لأن التعليم هو حجر الزاوية في استئصال الفقر والنهوض بالمرأة.

٧٨ - وأضاف أن بنن ترى، كما جاء في منهاج العمل أن العوامل المؤدية الى ظاهرة الاتجار بالنساء والفتيات، كزيادة تسهيل التنقل من بلد الى آخر، وزيادة عدد العاملات المهاجرات، تكمن في الفقر الذي يؤثر على المرأة أكثر من تأثيره على الرجل. والجهود الوطنية ضرورية الاستئصال الفقر ومثلها التعاون الدولي بطرق منها تنفيذ مفهوم ٢٠ : ٢٠ واعتماد ٠,٧ في المائة من الناتج القومي الإجمالي للمساعدة الإنمائية الرسمية وإدراج البعد الاجتماعي في سياسات التنمية وحل مشكلة الديون والتجارة الدولية الأكثر إنصافا.

٧٩ - السيد نجم (لبنان): قال إن التعاون الدولي لتعزيز وتشجيع احترام حقوق الإنسان والحريات الأساسية دون تمييز من أي نوع، هو أحد الأهداف المبينة في ميثاق الأمم المتحدة. وقد أدرجت هذه الالتزامات في الوثائق التي اعتمدت في المؤتمرات المعقودة في فيينا والقاهرة وكوبنهاغن وبيجين، والتي أوليت الأولوية فيها لممارسة المرأة حقوقها، وللنهوض بالمرأة.

٨٠ - وأضاف أنه لتنفيذ توصيات المؤتمر العالمي الرابع المعني بالمرأة، أنشأ لبنان لجنة وطنية لشؤون المرأة تضطلع بالمسؤولية عن التنسيق مع السلطات الرسمية، المركزية منها والمحلية، ومع المنظمات غير الحكومية التابعة لجامعة الدول العربية على مستوى البلدان العربية، ومع الهيئات الحكومية الدولية والمنظمات غير الحكومية، والأمم المتحدة ووكالاتها المتخصصة على المستوى الدولي.

٨١ - وقد نظمت اللجنة الوطنية حلقة دراسية عن جميع القضايا التي نظر فيها في بيجين. أما أفرقة الخبراء التي أنشأتها اللجنة فقد وضعت استراتيجية وطنية وخطة عمل ثلاثية السنة بهدف ضمان مساواة المرأة بالرجل أمام القانون، ومشاركة المرأة في جميع المؤسسات السياسية، وزيادة مشاركتها في الأنشطة الاقتصادية والنهوض بالمرأة الريفية ودعم المرأة في الأراضي التي تحتلها إسرائيل.

٨٢ - ومضى يقول لقد تم إلغاء عدد من الصكوك القانونية التي تسيء الى المرأة بعد المؤتمر العالمي الرابع المعني بالمرأة، وخاصة فيما يتعلق بقدرتها على العمل بالتجارة دون الحصول على إذن مسبق من الزوج، وعلى الإدلاء بشهادتها. وأصبح سن التقاعد واحدا الآن للجنسين. وفي مجال التعليم ارتفع معدل تخرج الفتيات في جميع مستويات التعليم. كذلك ارتفعت نسبة النساء في المهن الحرة التي تتطلب تعليما جامعيا، وكذلك نسبة مشاركة المرأة في الأنشطة الاقتصادية.

٨٣ - واختتم قائلا إن لبنان، بالإضافة الى انضمامه الى جميع اتفاقيات حقوق الإنسان وحقوق المرأة يعلن انضمامه الى اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة ويعرب عن رغبته في تحقيق مستقبل أفضل تسود فيه قيم العدل والمساواة.

٨٤ - السيد سي (منظمة الوحدة الافريقية): قال إن الفترة التالية لمؤتمر بيجين شهدت جهودا جماعية تبذلها الحكومات الافريقية لتنفيذ الالتزامات الواردة في منهاج العمل. وعلى سبيل المثال فخلال الدورة العادية الرابعة والستين لمجلس وزراء منظمة الوحدة الافريقية اعتمد قرار بشأن نتائج المؤتمر العالمي الرابع المعني بالمرأة. ويجري الآن إعداد خطة عمل لتحسين مركز المرأة، كجزء من برامج السياسات لكفالة التوسع في منظور مراعاة الفروق بين الجنسين في منظمة الوحدة الافريقية وستتضح هذه المسألة أكثر في الهيكل الجديد للأمانة الموحدة للجماعة الاقتصادية الافريقية.

٨٥ - وأضاف أنه تم عقد عدد من المؤتمرات الإقليمية. وقد شدد المؤتمر السادس لوزراء التعليم المعقود في داكار في عام ١٩٩٣ على ضرورة إيلاء الأولوية للأطفال في سن المدرسة وللفئات الضعيفة، وخاصة الفتيات والنساء الأميات. وبالتالي أطلق المؤتمر الافريقي المعني بتعليم الفتاة المعقود في أوغادوغو، بوركينا فاصو، نداء الى جميع رجال التعليم لتركيز الأولوية في خطط التنمية التربوية على تعليم الفتيات.

٨٦ - وذكر أن منظمة الوحدة الافريقية نظمت مؤخرا مؤتمرا افريقيا عن تمكين المرأة عن طريق محو الأمية الوظيفية وتعليم الأطفال البنات، في كمبالا، أوغندا، من ٩ الى ١٩ أيلول/سبتمبر ١٩٩٦. واعتمد ذلك المؤتمر إعلان وإطار عمل كمبالا. وتم التركيز في هاتين الوثيقتين على سلامة وأمن فتيات المدارس، والنهوج البديلة في التعليم ومحو الأمية الوظيفية كوسيلة لتمكين المرأة. ولوحظ في الإعلان بقلق أن أمر تعليم الفتيات ومحو الأمية الوظيفية للنساء يظل مقيدا بشدة في افريقيا كلها. وروعيت فيه أيضا الاحتياجات الخاصة لذوي الاعاقات التي ينشأ عنها تحديد لفرصهن التعليمية.

٨٧ - وبين أن قضية المرأة والسلام مجال آخر يشكل جزءا من برنامج منظمة الوحدة الافريقية الذي ينفذ على مستوى القارة على مدار عام ١٩٩٧. وأنه ينبغي الإشادة بإسهام صندوق الأمم المتحدة الإنمائي للنهوض بالمرأة، بالتعاون مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، لتعزيز القدرة المؤسسية لوحدة المرأة بالمنظمة. وأن المنظمة تتطلع الى زيادة توثيق التعاون في المستقبل، ولا سيما في مجال بناء السلام ودور المرأة في حل المنازعات.

٨٨ - واختتم قائلا إن منظمة الوحدة الافريقية تنضم الى الوفود الأخرى في المطالبة بزيادة الاهتمام باستئصال الفقر. فلا شيء غير الجهود الجماعية والإرادة السياسية ووثاقة التنسيق، يمكن من تحويل القرارات الى عمل، وبالتالي يحسن كثيرا مركز المرأة في جميع أنحاء العالم.

٨٩ - تولت الرئاسة السيدة اسبينوزا (المكسيك)

٩٠ - السيد شاتزر (المنظمة الدولية للهجرة): قال إن ٥٠ مليون امرأة على الأقل في هذا العالم يعتبرن مهاجرات في الوقت الحاضر. والكثير من هؤلاء النسوة ضعيفات بوجه خاص، كمهاجرات وكنساء، لمحدودية حصولهن على العمل قانونا، ولكسبهن الأقل في معظم الأحوال من كسب الرجال والنساء الوطنيات بالولادة؛ وفرص حصولهن على خدمات الرعاية الصحية أقل، وكثيرا ما تنتهك حقوقهن، وفي الغالب الأعم يفلت المنتهكون من العقاب.

٩١ - ولحسن الحظ فقد بدأ المجتمع الدولي يركز على الاحتياجات الخاصة للمهاجرات. وفي مؤتمر بيجين أظهرت الحكومات والمنظمات الدولية وغير الحكومية اهتماما بتمكين المرأة في جميع أنحاء العالم. غير أن التدابير العملية التي اتخذت في هذا الصدد الى اليوم قليلة.

٩٢ - وأضاف أن المنظمة الدولية للهجرة، تسليما منها بضرورة اتخاذ إجراءات فورية وملموسة أنشأت فريقا عاملا لغرض محدد هو دراسة قضايا الجنسين في سياسة البرامج، وفي تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٥ صمم مجلس المنظمة على تحديد الاحتياجات الخاصة لجميع المهاجرات وأخذ هذه الاحتياجات في الاعتبار في جميع مشاريع وخدمات المنظمة. وشددت السياسة على أن تحسن المنظمة الوعي بالظروف والاحتياجات المحددة للمهاجرات، وتكفل تكافؤ فرص الوصول الى جميع مشاريع وخدمات المنظمة، حتى تتمكن المرأة من المشاركة فيها والاستفادة منها بالكامل، وأن تصمم وتنفذ مشاريع وخدمات تناسب المهاجرات بالتحديد.

٩٣ - واستطرد قائلا إن تلك التدابير ضرورية بوجه خاص للقضاء على الاتجار بالنساء. فالكثيرات يغريهن الوعد بوظائف جيدة الأجر في الخارج، وتتعذر عليهن الهجرة القانونية فيقبلن خدمات المتجرين بهن الذين يبيعونهن وثائق مزيفة وخدمات أخرى. وما أن يقعن في الشرك في بيئة للهجرة غير القانونية حتى يصبحن فرائس لجميع صور الاستغلال بما فيها البغاء القسري.

٩٤ - ومضى يقول إن المنظمة تقوم في إطار هدفها العريض بالتشجيع على الهجرة النظامية والمساعدة على القضاء على الاتجار بالمهاجرات، وذلك بتنفيذ عدد من الأنشطة للترويج لوضع نظم فعالة للهجرة وتقديم المساعدة لضحايا الاتجار. ومنذ عام ١٩٩٣ تقوم المنظمة بتعزيز الحوار الدولي حول هذه القضية وتشجع على عقد المشاورات غير الرسمية بين الحكومات. وفي العام التالي رتبت المنظمة حلقة دراسية دولية حول قضية الاتجار بالمهاجرات، وكمتابعة منها لهذا العمل نظمت حلقة دراسية إقليمية في أمريكا الوسطى في عام ١٩٩٥؛ على أن يعقد محفل إقليمي آخر في آسيا في أواخر عام ١٩٩٦. وتتيح هذه المحافل فرصة أمام السلطات لتبادل الآراء والمعلومات عن القضايا الأساسية والخبرات الفردية واستكشاف السياسات والإجراءات الكفيلة بالقضاء على تلك الظاهرة. كما أنها تعزز إمكانية أن تضع الحكومات مناهج سياسة تشريعية منسقة إذا كانت تسعى الى ضمان ألا يجد المتجرون ملاجئ في بعض البلدان أو يستفيدوا من عدم وجود التدابير المتوائمة.

٩٥ - ومضى يقول إن الاتجار بالمرأة للاستغلال الجنسي كان موضوعا أيضا في مؤتمر الاتحاد الأوروبي في فيينا في حزيران/يونيه ١٩٩٦ الذي عقدته المنظمة الدولية للهجرة والذي جمع حكومات الاتحاد الأوروبي والدول المشاركة فيه والمنظمات الدولية والمنظمات غير الحكومية. وشاركت الأمم المتحدة في هذه اللقاءات، وشاركت المنظمة بدورها في الأنشطة التي تنظمها الأمم المتحدة.

٩٦ - واسترسل قائلا إن المنظمة الدولية للهجرة قامت بالإضافة الى تحقيقاتها في موضوع الاتجار بالمرأة للاستغلال الجنسي، الذي يشمل المشكلة في وسط وشرق أوروبا والاتجار في النمسا وإيطاليا وجمهورية الدومينيكا، بتنفيذ برامج لنشر المعلومات في بلدان المنشأ سعيا منها الى إعلام المرأة بمخاطر الهجرة غير النظامية وبالمخاطر المحتملة لهجرة العمالة. كذلك تنشر المنظمة رسالة إخبارية فصلية تسمى الاتجار بالمهاجرين، تركز بصورة منتظمة على القضايا المتصلة بالاتجار بالنساء. ثم إن المنظمة تقدم المساعدة الفردية للمعرضات للاستغلال وضحايا الاتجار، وبذا تمكنهن من العودة الى الوطن بكرامة وأمان. وبالإضافة الى هذا استهلت المنظمة مشروعين رائدين لعودة وإعادة إدماج النساء والأطفال الصينيين والكمبوديين والفييتناميين المتاجر بهم.

٩٧ - واستطرد قائلا إن ما تواجهه المرأة المهاجرة من الاتجار والعنف والتمييز والاستغلال يشكل تهديدا متزايدا لقيم الإنسان الأساسية. ويعد القضاء على ذلك الاستغلال وضمان حقوق المهاجرات أولوية هامة للمنظمة الدولية للهجرة، التي طلبت الى الحكومات والمنظمات الدولية والمؤسسات الأخرى ذات الصلة تعزيز البحث عن الحلول والسبل الممكنة للتعاون في تلك القضية والسعي الى مواءمة التشريعات والسياسات الفعالة، وكفالة احترام وتعزيز حقوق المرأة. ومن الضروري لدى البحث عن الحلول الملائمة عدم إغفال الأسباب الجذرية لمعظم هجرات الإناث والاتجار بالنساء وهي: الفقر ونقص الفرص وندرة الموارد وانعدام الاستقرار السياسي والاقتصادي، وهي السمات التي تميز معظم بلدان العالم حديثا. والمنظمة ترحب بالأنشطة التي تقوم بها الأمم المتحدة والتي تركز على النهوض بالمرأة؛ وهي تؤيد بوجه خاص الدعوة الى القضاء على العنف الموجه ضد العاملات المهاجرات والاتجار بالنساء والأطفال.

٩٨ السيدة العوضي (الكويت): تكلمت ممارسة لحق الرد فقالت، بالنسبة للإشارة الى المختفين إنه تكفي الاشارة الى الجزء رابعا، الفرع دال من تقرير الأمين العام عن أعمال المنظمة (A/51/1). ففي تلك الوثيقة أعرب الأمين العام عن قلقه لأن العراق لا يزال لا يمتثل لقرارات مجلس الأمن. وفي الفقرة ٨٢٩ يقول الأمين العام إن من دواعي قلقه العميق أن أكثر من ٦٠٠ كويتي ومواطنين من دول أخرى لا يزالون مفقودين في العراق.

٩٩ - وأضافت أن حكومتها تطالب العراق مجددا بالامتثال لالتزاماته في ذلك الصدد. وفي الفقرة ٨٠٧ من الوثيقة ذاتها قال الأمين العام إنه يأسف بعد مضي السنة السابعة على العقوبات المفروضة على العراق، لأن تخفيف أو رفع هذه العقوبات يتعطل بسبب استمرار تقاعس العراق عن الامتثال لعدد من الالتزامات الواردة في قرارات مجلس الأمن ذات الصلة. وقالت إن حكومتها تعيد تأكيد أن تلك الالتزامات تشمل مسألة الأسرى الكويتيين في السجون العراقية. وفيما يتعلق ببيان العراق عن الحقوق السياسية للمرأة الكويتية فإن ممثل النظام العراقي هو أقل الناس أهلا للكلام في ذلك الموضوع.

رفعت الجلسة الساعة ١٨/١٥